



دولة فلسطين
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التقرير الصحفي
للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية
(الربع الثاني 2019)

أيلول/ سبتمبر، 2019

تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق
الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006

© صفر، 1441هـ - أيلول، 2019.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثاني 2019). رام الله - فلسطين.



القدس
عاصمة الثقافة الإسلامية
al QUDS
Jerusalem, Capital of Islamic Culture 2019

جميع المراسلات توجه إلى:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين.

هاتف: 2 2982700 (970/972)

فاكس: 2 2982710 (970/972)

الرقم المجاني: 1800300300

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	النتائج الأساسية
9	المفاهيم والمصطلحات
13	الجدول

تنويه لمستخدمي هذا التقرير

- بيانات الأسعار الثابتة، تعتمد عام 2015 كسنة أساس.
- النتائج المتعلقة بالربع الثاني من العام 2019 هي الإصدار الأول، وهي أولية عرضة للتنقيح والتعديل، تستند على التقديرات الأولية للمؤشرات قصيرة المدى. علماً أن النسخة النهائية من الحسابات القومية الربعية تصدر في أعقاب صدور الحسابات القومية السنوية. حيث تم تقدير قيمة عدم التغطية في الواردات والصادرات بناءً على الموازنة بين جانبي العرض والإستخدام.
- البيانات الخاصة بالحكومة فيما يتعلق بالتعليم، الصحة والعمل الاجتماعي إضافة إلى الإدارة العامة والدفاع قد جرى تقييمها بالاعتماد على مبدأ الاستحقاق بناء على توصيات نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة (SNA'2008)، كما تجدر الإشارة إلى أنه يتم الحصول على بيانات الرواتب من خلال التقارير الشهرية الصادرة عن وزارة المالية والتخطيط لتقدير أنشطة الحكومة.
- تعتمد بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على تقديرات عدد السكان منتصف الربع والمنقحة بناءً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017، مع العلم أنه سيتم لاحقاً تنقيح بيانات الارباع اعتماداً على السلسلة الزمنية المنقحة للحسابات القومية والمستنده الي التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.
- تم تعديل نسب التوزيع الجغرافي لأرباع الأعوام 2017-2018 للبيانات التي مصدرها وزارة المالية والتخطيط استناداً الى النسب المحدثة التي تم الحصول عليها من خلال الوزارة، وعليه يوجد اختلاف في البيانات الواردة في هذا البيان مقارنة ببيان الربع الثاني 2018.

النتائج الأساسية¹

إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 1.6% في الضفة الغربية و3.5% في قطاع غزة خلال الربع الثاني 2019 مقارنة مع الربع الأول 2019

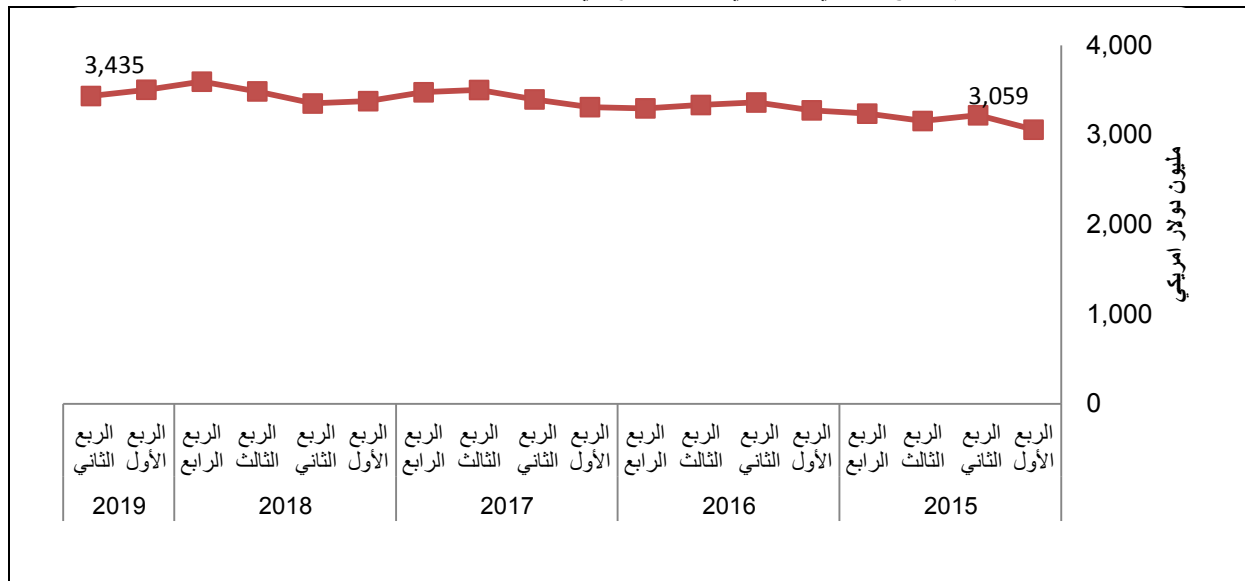
أشارت التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنسبة 2% خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة مع الربع الأول 2019 بالأسعار الثابتة، (تراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية وكان التراجع الأهم في أنشطة الزراعة والحراثة وصيد الأسماك، تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية، النقل والتخزين، المعلومات والاتصالات، الإدارة العامة والدفاع).

في المقابل ظهر ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من عام 2019 بنسبة 2.5% بالمقارنة مع الربع المناظر 2018 والتي تستثني أثر الموسمية، علماً أن سنة الأساس 2015. حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام 2019 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 2,754 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 681 مليون دولار أمريكي.

انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة 736 دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2019 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 2.6% بالمقارنة مع الربع الأول 2019، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة 1,025 دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام 2019، بنسبة تراجع بلغت 2.2% مقارنة مع الربع الأول 2019، أما في قطاع غزة فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 343 دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام 2019، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 4.2% مقارنة مع الربع الأول 2019.

الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي حسب الربع في فلسطين بالأسعار الثابتة، 2015-2019



¹ البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

المفاهيم والمصطلحات

الوحدة الإحصائية:

يعرف نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة (SNA'2008) نوعين رئيسيين من الوحدات الإحصائية:
- **الوحدة المؤسسية (Institutional Unit- Enterprise):** هي كيان اقتصادي قادر بحكم ما له من حقوق على امتلاك الأصول وتحقيق الخصوم والارتباط بأنشطة اقتصادية والتعامل بصفقات مع أطراف أخرى.

- **المنشأة (Establishment):** المنشأة هي مؤسسة أو جزء منها تقع في مكان واحد وتتخصص بشكل أساسي بنشاط إنتاجي رئيسي واحد (غير مساعد) حيث يحقق هذا النشاط الرئيسي غالبية القيمة المضافة.

النشاط الاقتصادي:

مصطلح يشير إلى عملية تدمج مجموعة من الإجراءات والأنشطة تنفذ من قبل وحدة معينة والتي تستخدم العمل ورأس المال والبضائع والخدمات لنتج منتجات محددة (سلع وخدمات).

الإنتاج (المخرجات):

قيمة المنتجات النهائية من السلع والخدمات المنتجة من قبل منشأة ما والتي يتم استخدامها من قبل وحدات أخرى لأغراض الاستهلاك ذاتياً أو لغايات التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذاتي. ويشمل الإنتاج فئتين: السلع النهائية، وما يسمى "بالمنتجات تحت التشغيل"، والأخيرة تعني المنتجات التي تستغرق وقتاً طويلاً لإنتاجها، مثل القطعان التي تربي للذبح والأعمال الإنشائية. وتقدر قيمة معظم السلع في اللحظة التي تكتمل فيها العملية الإنتاجية، غير أن عملية إنتاج بعض السلع قد تمتد لتتجاوز الفترة المحاسبية (كما هو الحال في المنتجات تحت التشغيل)، وهنا يتم تقدير قيمة هذه المنتجات وتسجيلها في تلك الفترة المحاسبية، مثال ذلك أعمال الإنشاءات والمحاصيل الزراعية الشتوية.

القيمة المضافة:

مفهوم يتعلق بالإنتاج ويشير إلى القيمة المتولدة لأية وحدة تمارس أي نشاط إنتاجي. ويعرف إجمالي القيمة المضافة بحاصل طرح الاستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج. أما صافي القيمة المضافة فيتم الحصول عليها بطرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي القيمة المضافة.

الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر):

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة. وبشكل مشابه للإنتاج والقيمة المضافة يمكن أن يختلف تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما يؤخذ في الاعتبار من ضرائب وإعانات. ويقدر عادة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق أو أسعار المنتجين أو الأسعار الأساسية. ولتقدير الناتج المحلي الإجمالي، هناك ثلاثة طرق: طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل.

التثبيط:

العمل على عزل أثر الأسعار على البيانات وذلك باشتقاق أرقام قياسية مناسبة لتحويل البيانات الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة، بالاعتماد على سنة أساس مناسبة.

المؤشرات قصيرة المدى:

مؤشرات ذات دورية أقل من سنة، والتي قد تكون لمدة شهر أو ربع سنة.

الرقم القياسي للإنتاج الصناعي:

وسيلة إحصائية لقياس التغير في حجم الإنتاج للأنشطة الصناعية خلال فترة من الزمن. حيث يعتمد على التغير في حجم الإنتاج للمنشآت الاقتصادية ذات الوزن في الصناعات المختلفة.

خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة (FISIM):

الفرق بين السعر المدفوع إلى البنوك من قبل المقترضين وسعر الفائدة المرجعي بالإضافة إلى الفرق بين سعر الفائدة المرجعي والسعر المدفوع فعلياً إلى المودعين.

- فئات الاستخدام النهائي:

الاستهلاك النهائي:

الاستهلاك الذي يتم من قبل الأسر المعيشية، والحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح. وبهذا المعنى لا يعتبر استهلاك المنشآت استهلاكاً نهائياً، إذ تعتبر المنتجات التي تستخدم في العملية الإنتاجية بمثابة استهلاك وسيط.

الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية:

الإنتافق على كافة السلع والخدمات باستثناء الإنتافق على إنشاء المساكن الذي يعتبر بمثابة تكوين رأسمالي ثابت إجمالي لحساب المالكين. أما إيجار المساكن فيصنف كاستهلاك نهائي منفق من الأسر المعيشية.

الاستهلاك النهائي للحكومة والمؤسسات التي لا تهدف للربح:

يمكن تقسيم الإنتافق لهذين القطاعين إلى فئتين: إنتافق فردي وآخر جماعي. ويتألف الأول من ذلك الإنتافق الذي يفيد الأفراد، مثال ذلك: الخدمات الطبية، أما الإنتافق الجماعي فله صبغة عامة، مثال ذلك: إنتافق الحكومة على الدفاع والأمن العام الذي يعتبر ضمن هذه الفئة.

- التكوين الرأسمالي الإجمالي:

يمكن تقسيم هذا البند إلى ثلاثة مركبات: التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، والتغير في المخزون، وصافي حيازة النفائس (الحيازات الثمينة)، حيث يعرف التكوين الرأسمالي الإجمالي (أو الاستثمار) كمجموع لهذه المركبات الثلاثة. ويتم قياس الاستثمار بأسعار المشتريين.

التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي:

مجموع قيم ما يحتازه منتج ما من أصول ثابتة مخصصا منها قيمة الأصول التي يتم التخلص منها أثناء الفترة المحاسبية بالإضافة إلى إضافات معينة إلى قيمة الأصول غير المنتجة التي تتأني من خلال نشاط إنتاجي لوحدات مؤسسية والأصول الثابتة أصول ملموسة أو غير ملموسة تنتج كمخرجات من عمليات إنتاج وتستعمل هي نفسها بصورة منكرة أو مستمرة في العملية الإنتاجية.

التغير في المخزون:

قيمة السلع الداخلة إلى المخزون مطروحا منها قيمة السلع الخارجة منه. ويجب أن تقيم السلع بالأسعار الجارية، أي بأسعار لحظة إدخالها أو إخراجها من المخزون، بحيث يتم التثبيت من تجنب احتساب مكاسب الاقتناء غير الفعلية. ويشمل التغير في المخزون "المنتجات تحت التشغيل".

الصادرات:

إجمالي السلع والخدمات التي يتم تصديرها أو إعادة تصديرها خارج البلاد ويتم نقل ملكيتها إلى اقتصاد آخر من العالم، أو إلى المناطق الجمركية الحرة، وتشمل الصادرات وطنية المنشأ، والمعاد تصديرها من السلع والخدمات وتعتمد كل خصم من الاقتصاد الوطني نتيجة للتعاملات مع الاقتصاديات الأخرى، أو الاقتصاد غير المقيم.

الواردات:

إجمالي السلع والخدمات المستوردة للبلد عن طريق الموانئ البرية والبحرية والجوية، التي تم نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك النهائي والوسيط وإعادة التصدير.